



PROVISIONAL

A/PV.2398

7 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثامنة والتسعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ٣٠ / ١٥

(لكسمبرغ)

السيد شورن

الرئيس :

— مواصلة نظر قضية فلسطين [٢٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

75-70282/A

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٥

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين (A/L.768 and Add.1)

السيدة جان مارتان سيسيه (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان حزب الدولة الغيني ، ليשמربالسعادة ، حياال تخلي المجتمع الدولي عن تقاليد الماضي الظالمة ، واتخاذه في الدورة التاسعة والعشرين ، القرار التاريخي بالاستماع الى الصوت الاصيل لشعب فلسطين الذي راح ضحية مؤامرة استعمارية دنيئة انطلقت للأسف الشديد من منظمنا .

ان وجود السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، في الجمعية العامة في العام الماضي ، والبيان الهام الذي أدلى به من فوق هذه المنصة ، كانا لأكثر من سبب تحولا في تاريخ منظمة الامم المتحدة ، وخفقا من العبء الفادح ، الذي كان ، ومايزال يشغل ضمير هذه المنظمة ، وبصفة خاصة على ضمير أولئك الذين كانوا السبب الأساسي في انشاء دولة اسرائيل الصهيونية ، وفي معاناة شعب فلسطين .

ان ادراج قضية فلسطين كبنء منفصل على جدول اعمال الجمعية العامة ، وحثه من الزاوية السياسية ، وضع هذه المشكلة في ابعادها الحقيقية . ان اشتراك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، بما يحمله كل ذلك من أهمية ، في المداولات الحالية ، يكرس جيدا انتمار مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، ويؤكد الحقوق فير القابلة للتصرف للانسان ، وهو أيضا تصميم ساطع عن جانب هام من جوانب الحياة السياسية الدولية ، التي تطورت على أساس النضال المشروع للشعوب المقهورة ، من أجل الحرية ، والاستقلال .

وفي هذه الآونة الأخيرة ، تم التأكيد بقوة على حق الشعب المزود بشخصية وطنية ، في أن يتحدث ، وأن يتفاوض باسمه الخاص ان الفكر الرشيد ، والممارسة الدولية ، يعلماننا ان مسألة سياسية لايمكن أن تحل بطريقة مرضية ، اذا كان احد اطرافها - لاسيما الطرف الرئيسي ، فيير حاضر في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بوضعه وحقوقه الوطنية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل ، وتقود ، منذ وقت طويل ، شعب فلسطين المنفي ،

في نضاله المبرر من أجل بقاءه الوطني وهي رمز الشجاعة التي لا تقهر لهذا الشعب . وان التأييد الذي تحظى به من مؤتمر دول عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية، والبلدان الاشتراكية ، وسائر البلدان المحبة للعدالة والتقدم ، لهو دليل ساطع على انها تحظى باعتراف واسع ، باعتبارها مثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني . ان هذا الاعتراف ، وهذا الدعم ، اللذين تحظى بهما منظمة التحرير الفلسطينية ، من قبل الغالبية العظمى لأعضاء منظمة الامم المتحدة ، قد تأكد من خلال القرار التاريخي للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وانه لمن المؤسف ان دولة اسرائيل الصهيونية وحمايتها لم يستفيدوا من الدروس اللازمة لهذا التعبير عن الرأى لغالبية الدول المحبة للسلم والعدالة . وما زالت هي واسرائيل تتماذيان في رفضهما الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي تزداد هيبتها على الصعيد الدولي .

ولاثارة البلبلة في عقول الشرفاء ، فان دعاة الصهيونية الذين ازدادت عزلتهم بسبب سياستهم التوسعية المتعنتة ، يعتبرون ان حق الشعب الفلسطيني في استعادة اراضيه يشكّل تهديداً بالنسبة لكل اليهود . وهكذا تريد الصهيونية ان تلقي على الآخرين بمشاعر العنصرية التي تنميها باقتدار ، محاولة بذلك ضرب اليهود بغيرهم . ان حق اليهود في الوجود لم ينكسر في أى وقت من الاوقات ، ولكن هذا الحق ليس معناه انه لا بد من حرمان شعب فلسطين العربي ، من حقه المشروع في ان يعيش في وطنه . ان الدعوة التي وجهت من اجل انشاء دولة ديمقراطية واحدة لكل سكان فلسطين ، ليست موجهة ضد الوجود اليهودي . كما ان الوجود اليهودي ليس بالضرورة ، ان يكون مضموناً بوجود دولة صهيونية ، اولاً لأن هذه الدولة الصهيونية تصرّ على استبعاد الفلسطينيين من اراضيهم الوطنية ونفيهم .

لقد تعلمنا من سجلات الامم المتحدة ، التي اكدتها شهادات بليغة ، كشهادة الممثل الحكيم للمملكة العربية السعودية السفير بارودي ، ان الدولة الصهيونية الاسرائيلية لم تولد في ظروف طبيعية ، وانها ثمرة العدوان ، وانها لا تستطيع البقاء الا باللجوء الى العدوان ، وانه من اجل ذلك ، لا تستطيع الا ان تعتمد على تحالفها مع الاستعمار ، الذي تعد عميلة له ، ولكن ما هو حق ايضاً ، ان الموقف السلبي لاسرائيل ، حيال المشكلة الوطنية الفلسطينية ، ليس من شأنه ان يخرجها من العزلة الدولية التي اصبحت تتزايد بخطورة ، والتي تناضل ضدها بصعوبة متزايدة . ان هذا الموقف السلبي ، قد يعود عليها بخسارة اكثر فداحة من الآن ، رقم الدعم المالي والعسكري الكبير ، الذي تحظى به من قبل الامبريالية .

ان قضية فلسطين هي سبب لما اتفق على تسميته اليوم بالموقف في الشرق الأوسط ، ونظرا لأن البعض قد حاول أن يخلط بطريقة شعورية ، او لا شعورية ، بين النتيجة والسبب ، فلقد زيفت المعايير الحقيقية للمشكلة التي تليق أية حلول زائفة ، جزئية او منحازة كما كانت المحاولة في هذا الشأن حتى الآن . ولكن ينبغي أن نسمى الى حلول تجمع بين الجانب الخارجي ، ألا وهو الأزمة التي ما تزال مستمرة في المنطقة ، وبين الجانب الأساسي للمشكلة ، وهو اقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ولهذا السبب فاننا نرى أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط لا يمر عبر الاعتراف ، واقرار الحقوق الوطنية للفلسطينيين ، لا يمكن الا أن يكون سرايا خادعا . وان جهود المجتمع الدولي من أجل السير على الطريق الصحيح للتوصل لوجود حل لهذا المشكلة ، ينبغي أن تشرك اشراكا وثيقا الممثلين الاصليين في كافة مراحل المفاوضات ، وفي كافة المؤتمرات التي تعالج الموقف في الشرق الأوسط الذي يعد نتيجة حتمية للقضية الفلسطينية . ان هؤلاء الممثلين الاصليين للشعب الفلسطيني ليسوا سوى ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها منظماتنا بموجب قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر عن الجمعية العامة .

واقناعا من وفد حزب الدولة الغيني ، بأن أية تسوية مرضية ، وأن أي حل عادل ودائم لا يمكن التوصل اليهما بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط بخير المشاركة الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جميع المراحل ، فاننا قد انضمامنا الى آخرين في تقديم مشروع القرار A/L.768 ، الذي يطالب بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني ، في أعمال ومدد اولات مؤتمر السلام في جنيف ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في المؤتمر . ولنفس الأسباب فان بلدي سوف يشترك في أي مشروع قرار آخر يربي الى توفير كافة الظروف الملائمة من أجل الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.768/Rev.1 يمضي في نفس الاتجاه الذي عبر عنه القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) والذي وضفت اسرائيل المشتركين في تقديمه بانهم غير مسؤولين ، ومتطرفين متعننين . وليس في نيتنا أن ندخل هنا في جدل عقيم ، ولكننا سوف نضع نصوص كل هذه القرارات أمام تأمل اسرائيل ، التي يبدو أنها تعتقد أن هذه الهيئة تسيطر عليها مجموعة من اللا مسؤولين المتطرفين . ان العالم بأجمعه يعرف على أي مستوى تقع اللامسؤولية والتعننت في هذه الجمعية ، وأن العالم يعرف أيضا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد

ياسر عرفات الذي حاولت اسرائيل أن تلعبه دون جدوى قد مددنا بلغة ايجابية وبناءة جدا في العام الماضي . انه كناضل من أجل الحرية ، وكزعيم للشعب الفلسطيني ، قال انه يحمل فصن الزيتون رمز السلام ، وانه لا يريد للمجتمع الدولي أن يحمله على اسقاط هذا الفصن من يده . ان هذه الرسالة التاريخية ، بكل الحكمة التي تتسم بها ، اصطدمت بازدياد اسرائيل واحتقارها ؛ هذه الدولة الصهيونية التي أصبحت استاذة في التعنت حيال القضية الفلسطينية ، التي تعد تسويتها النهائية الأساس الوحيد للسلم والأمن في المنطقة .

وفي الختام ، فان وفد حزب الدولة الغيني يود ، مرة أخرى ، أن يعيد تأكيده بأن أي سلم عادل ودائم لن يقوم في الشرق الأوسط ما لم تقم اسرائيل بسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة ، وما لم يعترف ويقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه . ان منظمة الأمم المتحدة ، باعتبارها محفلا دوليا مسؤولا في المقام الأول عن اقرار وتعزيز الأمن والسلم في العالم ، عليها التزام بتصحيح الموقف الظالم الذي فرض منذ أكثر من ربع قرن من الزمان على الشعب الفلسطيني . ان منظماتنا ينبغي ان تتصرف على النحو الذي يؤمن تنفيذ قراراتها المختلفة المؤكدة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ؛ ومن بينها عودة هذا الشعب الى وطنه المغتصب .

ان حزب الدولة الغيني ، يؤكد من جديد ، تأييده غير المشروط للنضال النبيل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بغية تأكيد وجوده السياسي والوطني ، وحقه في تقرير المصير . ان التاريخ يقف دائما الى جانب الشعوب المناضلة من أجل الحرية ، والسلم ، والتقدم في كافة ارجاء العالم . ان شعب فلسطين سوف ينتصر ، كما انتصرت شعوب أخرى في العالم الثالث في النضال من أجل قيام عالم يعتمد على المساواة ؛ والحق ، والعدل بالنسبة للجميع .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالأسبانية) : ان بحث الجمعية العامة لقضية

فلسطين يشكل استمرارا للمناقشة التي جرت منذ العام مضى بالضبط . وفي الواقع ، فان الأمم المتحدة ، في ١٩٧٤ قد اتخذت نقطة تحول حاسمة في تناول موضوع كان مطروحا في مداولات الجمعية العامة بطريقة أو بأخرى منذ انشاء المنظمة . ومنذ عام ، وللمرة الأولى ، بحيث هذا الموضوع ، مع المشاركة النشطة للممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان الترحيب الحار ،

والتضامن اللذين أظهرتهما الجمعية العامة ، والخطاب التاريخي الذي ألقاه أمام الجمعية العامة
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرفيق ياسر عرفات ، كان علامة بارزة على طريق
منظمتنا ، وبرزت نقطة تحول باعتماد القرارين ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧ (٥ - ٢٩) في الثاني والعشرين
من تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي .

ولقد أكد القرار الاول من جديد على الحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، في تقرير المصير والاستقلال والسيادة . ومنح القرار الثاني - من خلال الجمعية العامة - صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة . ان اصدار هذين القرارين كان ممكنا نتيجة للتحويلات الايجابية ، التي حدثت في منظماتنا ، كما انهما يعكسان ايضا التغيرات التي وقعت على مسرح الاحداث الدولية ، ويعبران ايضا عن التقدم الذي احرزته القوى المناهضة للاستعمار والابريالية ، ويمثلان انتصارا لدعاة السلم والتعاون الدولي على اساس العدالة واحترام حقوق الشعوب .

ويقع على الجمعية العامة مهمة تقييم النتائج التي تحققت اثناء العام الماضي ، وان تتخذ قرارات جديدة تجعل بالامكان تحقيق الاهداف المنصوص عليها في القرار ٣٢٣٦ (٥ - ٢٩) . ويقع على الجمعية العامة ايضا عزم ضمان عدم تحول اغراض السلم ، الى مجرد خطب . وعليها ايضا واجب اتخاذ جميع القرارات الضرورية التي تمكن الشعب الفلسطيني من ان يمارس بطريقة كاملة حقه في الاستقلال وتقرير المصير في وطنه السليب . ويتعين علي الاجهزة الاخرى التابعة للامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن ، ان تتخذ قرارا بشأن الاجراءات الملائمة لضمان ممارسة هذا الحق .

وحيثما نتحدث عن واجب المنظمة في ضمان تنفيذ قراراتها ، فاننا ، لا نكرر فقط حقيقة بديهية ، لانه من البديهي ان هذا يمثل مهمة ملزمة لأي جهاز تابع للامم المتحدة ، وفي حالة قضية فلسطين فان هنالك ، ما هو اكثر من ذلك ، فلا نستطيع ان ننسى ان جذور الويلات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تعود الى القرار الذي اصدرته الامم المتحدة منذ ثلاثين عاما ، والذي تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ، لقد اصدرت الامم المتحدة هذا القرار في وقت كانت تسيطر فيه على المنظمة ، المصالح الاستعمارية والابريالية والعنصرية ، اما الان فان الوقت قد تغير . ولم يعد عالم اليوم هو العالم الذي كان قائما في ١٩٤٧ . ومنظماتنا كذلك ليست كما كانت في الماضي . فهي اليوم تستجيب بطريقة اكثر التصاقا بالاماني العميقة للشعوب في السلم ، والعدالة ، والاستقلال . وبطبيعة الحال فان هناك من يرون الابقاء على الموقف المميز لبعض الدول ، وهم يحاولون ان يفرضوا على المنظمة القرارات باساليب بالية ، طغى عليها كفاح الشعوب . وهم يحاولون ايضا المحافظة على مصالح الاحتكارات الابريالية وحلفائها وعلائقها . واساليبهم هذه موقلة في الاستعمار والعنصرية . ولقد شنوا هجوما على الامم المتحدة ، ولجأوا الى كل الاساليب لتحقيق اغراضهم ، سواء اتخذت

اشكال ضغوط ، وتوجيه اهانات ، او حملات عدائية ، من الصحافة التي تقوم بمهاجمة الامم المتحدة حينما ترى ان مصالح الاستعماريين والعنصريين سوف تضار . وعلى رأس هذا المجهود نجد الابرالية الأمريكية ، فالدبلوماسية الأمريكية تحاول ان تخرب عن طريق مناورات مستترة ، تخفيها تحت الحديث عن حلول جزئية ، تخرب بها الحل الحقيقي للمشكلة ، التي تواجهها الشعوب في الشرق الاوسط .

وهذا الحل الحقيقي لن يتحقق ما لم يتم انسحاب كامل لجميع القوات الاسرائيلية ، من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ . وما لم يضمن الشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه القومية بطريقة كاملة على الارض التي طرد منها . ان اية صياغة لا تأخذ في اعتبارها هذه المبادئ الاساسية لن تؤدي الى السلم ، بل على العكس من ذلك سوف تعطل على استمرار التهديد بنشوب نزاع جديد اكثر خطورة في الشرق الاوسط . ومن ناحية اخرى فان نقل اجهزة الدمار والاسلحة المتقدمة لاسرائيل وبكميات هائلة يدل بوضوح على حقيقة نوايا الابرالية والاستعمار ، فيما يتعلق بالسلم في الشرق الاوسط .

ان الحل العادل لقضية فلسطين ضروري وحيوي بالنسبة لجميع شعوب آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، التي تواجه الان الابرالية والتي تسعى الى اقامة نظام عالمي يضمن استقلالها وتنميتها . ان الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني يتطور في ظروف صعبة ، بصفة خاصة . فهو طريد من دياره ، مضطهد ، يلاحقه الابراليون واتباعهم ، وهو ضحية لتصارع المصالح بين الدول العظمى وهذا الشعب يستحق اقوى واكرم تضامن معه . وهذا التضامن يزداد نماء كل يوم ، فشعوب العالم الثالث تفهم ان التحرير القومي لفلسطين هو جزء لا يتجزأ من كفاح شعب فلسطين ايضا .

ومما يدل على التضامن القومي مع الشعب الفلسطيني ، تلك القرارات التي صدرت عن المؤتمر الخامس لوزراء خارجية الدول غير المنحازة ، الذي عقد في ليما في آب/اغسطس الماضي ، والذي اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية فيه كعضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز . وفي تلك المناسبة فان وزراء خارجية الدول غير المنحازة اكدوا من جديد مايلي :

” بعد تحليل الموقف ، يوافق وزراء الخارجية على الحاجة الى مواصلة وتكثيف

الجهود التي تمهد لتنفيذ القرار ٣٢٦٥ (د-٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، والذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وان تطلب في هذا الاطار بان يصدر مجلس الامن قرارا يتضمن الصناديق والاحكام الواردة في القرار السابق الاشارة اليه ، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ” .

وبسبب استمرار عدوان اسرائيل ضد الدول العربية ، واستمرار انتهاكها للميثاق ، وقرارات الامم المتحدة . فلقد عزلت اسرائيل نفسها عن المجتمع الدولي . وقد آن الاوان للدول غير المنحازة لكي تبحث في اتخاذ اجراءات اخرى ضد اسرائيل تمشيا مع احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

" ان وزراء خارجية البلاد غير المنحازة يطلبون بالحاح من مجلس الأمن ، ووفقا لمسؤولياته ، أن يتخذ جميع الاجراءات الضرورية ، بما في ذلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لاجبار اسرائيل على وضع حد لعدوانها وانتهاكاتها ، وأن تنفذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

" ويدين المؤتمر بكل شدة الصهيونية التي تشكل خطرا على السلام والأمن في العالم ، ويحث جميع البلاد على معارضة هذه الايدولوجية الامبريالية والعنصرية .

" ان المؤتمر يؤكد من جديد ارتياحه لاعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . وكذلك القرارات التي منحت صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية . والتي تؤكد من جديد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، والتي لا يمكن التصرف فيها ، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في أي حل لمشكلة الشرق الأوسط . انه يرحب بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز ، وهذا يشكل تعبيراً جديداً عن التضامن القوي من البلاد غير المنحازة مع الكفاح البطولي لهذا الشعب لتحقيق حقوقه القومية الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها . " (NAC/FM/CONF.5/15 para. 55-59)

لقد أشرنا بالتفصيل الى تلك الوثيقة لاننا نعتقد بل نؤمن بشدة بحاجة البلاد غير المنحازة الى دعم وتقوية وحدتها وترابطها في مواجهة قضية فلسطين وكذلك فيما يتعلق بينود أخرى عديدة في جدول أعمالنا ، والتي تبدي الامبريالية محاولات يائسة لبت الفرقة بين صفوفنا ، وفي العالم تحاول فيه القوى الامبريالية والرجعية أن تستعيد الميزات التي فقدتها محاولة جميع أنواع الهجوم على الأمم المتحدة ، محاولة بذلك أن تكسر الارادة الجماعية للقوى التقدمية ، التي تحاول التقدم عبر التغييرات الايجابية التي ميزت تاريخ منظماتنا القريب ، في وقت نرى فيه الصحافة الامبريالية ووسائل الضغط والتشويه الاخرى من جانب الاحتكارات الكبرى تهاجم منظماتنا وتستمر محاولة بث الفرقة بين صفوفنا ، ويبدو لنا أنه قد أضحى أهم من أي وقت مضى ، أنه يجب أن نقدم التضامن ونظهر ارادتنا في تأييد القضية العادلة للشعب الفلسطيني كأفضل رد على كل أولئك الذين وجهوا الاتهامات لمنظماتنا وتحدها ، وجعلوا من ذلك عادة يومية يسلكونها كل يوم في الأمم المتحدة .

ونحتفل اليوم أيضا بذكرى هامة في كفاح الشعوب ، من أجل تحررها ، فمنذ ٥٠ سنة قام عمال وشعب روسيا بتصفية نظام القيصرية الاستغلالي ، وأقاموا أول حكومة من العمال والفلاحين في التاريخ ، وبدأوا عصرا جديدا في تطور الانسان ذلك العصر الذي يبشر بتصفية نظام الاستعمار . وللمرة الأولى يضمن ممارسة جميع الأمم لحقها المقدس في تقرير المصير .

ان عام ١٩١٧ ، من قبيل التناقض ، كان أيضا عاما انطوى على مأساة بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني وحقق المقدس في الاستقلال والسيادة ، واليوم في احيا ذكرى ذلك التاريخ العظيم ، ثورة اكتوبر ، يجب أن نعلن ارادتنا لكي نجعل هذا المبدأ صحيحا أيضا بالنسبة لشعب فلسطين .

ولهذه الاسباب ومستلهمين بهذا الفكر اشترك وفد كويا في رعاية مشروع القرار (A/L.768) والذي يدعو الجمعية العامة الى تحقيق الاهداف التي أعلنت في السنة الماضية . وكذلك مواصلة السير على الطريق الضروري لتأكيد ما حتى يمكن تحقيق نتائج ايجابية ، ونعتقد أن مشروع القرار هذا هو نتيجة منطقية للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي ، ويجب أن يكون هو الحد الأدنى في القرار الذي نتوصل اليه في هذا العام ، فالمبادئ والاهداف التي وافقنا عليها في عام ١٩٧٤ ، يجب أن تستمر وأن نبذل جهودا لتحقيق تنفيذها بطريقة عملية . ومنذ أيام قليلة مضت حينما جئنا الى هذه الدورة ، ومثل الرفيق قدومي منظمة التحرير الفلسطينية قال مايلي :

” اننا نعلن بكل وضوح وهزم تمسكنا الكامل باقامة سلطنا الوطنية المستقلة ، كخطوة على طريق الدولة الديمقراطية العلمانية فوق كل التراب الفلسطيني حيث نحيا كلنا ، مسلمون ومسيحيون ويهود ، في ظل الاخوة والمساواة ، والانفتاح على العالم دون أي مشاعر بالخوف أو القلق ، وفي اطار تطلعات مستقبلية تقدمية ومتطورة .

” كما نؤكد رفض كل البدائل المطروحة والمدسوسة ، فليس للفلسطينيين من وطن الا فلسطين ، وليس لهم من هدف الا تحرير هذا الوطن والعيش فيه بسلام .

” وانه من الضروري أن نكرر هنا بأن ليس من جهة في هذا العالم غير منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا لشعب فلسطين .

” هذا الشعب الذي يجب أن توفر له كل الشروط الموضوعية لممارسة حقه الشرعي في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. ” (الجلسة ٢٣٩٠ ص ٣١)

ونياية عن وفد بلادى أود أن أعبر عن تأييدنا الكامل لهذا الموقف الحازم والواضح والحقيقي لممثلي حركات التحرير الفلسطينية . هذا هو صوت حركة تحرير وطنية كافحت ببطولة في ظروف بالغة الصعوبة حتى تحصل لشعبها على تلك الحقوق التي اعترفنا بها عالميا . هذا هو البرنامج الواضح لحركة تحرير وطنية جاءت الى جمعيتنا تطالب بحقوقها وتطلب منا تحقيق المواقف التي أعلنتها الأمم المتحدة كأهداف ومبادئ . هذه حركة تحرير قومية تستحق تأييد جميع القوى التقدمية في العالم .

ويثق وفد بلادى أنه بالرغم من جميع المناورات وجميع الضغوط التي تمارسها الامبريالية وأعوانها فان هذه الجمعية ستتمكن مرة أخرى من أن تعلن تأييدها تمثيا مع الميثاق ، وذلك عن طريق تأييد الحقوق الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها للشعب العربي الفلسطيني .

السيد كيماليل (كينيا) (الكلمة بالانجليزية) : مرة أخرى ، تبحث الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية فلسطين الهامة ، ولقد استمعنا الى مختلف الخطابات التي أُلقيت حول هذه المسألة ، وقد شعرنا حينئذ بضرورة إيجاد حل عادل لمشكلة دامت أمدا طويلا . ان وفد بلادى قد شجعه هذا المناخ السائد ، ويحدوه الأمل في أن هذه المسألة سوف تبحث بطريقة جادة وواقعية . ان هذا الأسلوب سوف يكون مشمرا ، دون شك .

ومنذ حوالي ثلاثين عاما ، وبعد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتقسيم فلسطين فسي ١٩٤٧ ، لم يعرف الفلسطينيون سوى الحرمان والبؤس . ولقد طردوا من وطنهم التاريخي ، وان غالبيتهم يعيشون اليوم في المخيمات على الاحسانات الدولية التي تقدم اليهم . وان ما استمعنا اليه خلال المناقشات ، وما نقرأه من مضابط الأمم المتحدة ، يعطينا شعورا بأن هناك شعبا قد عانى الكثير ، ولكن لم يفعل الا القليل من أجله لتخفيف ما يعانيه .

وفي الأيام الأخيرة ، فان البعض قد حاول أن يصور قادة فلسطين لأكثر من أنهم مجرمون وارهابيون مولدا ، وتلك محاولة عابثة من أجل تشويه الحقيقة ، وهي محاولات نشهد لها منذ ٢٥ عاما . ولكن مما يدعو الى الارتياح أنه حقيقة لها القدرة على البقاء مهما كانت الجهود المنظمة التي تبذل من أجل قتلها أو عدم اظهارها . ومن الغريب انه بعد ما حدث خلال وقت طويل ، فان أولئك الذين اشتهروا بالبحث عن الحقيقة مستمرون في عدم اظهارها عند ما يجدون أنها غير مرضية لهم . فاننا نرفض هذه المناورات ، وننصح الجميع أن يواجهوا الحقيقة ، حتى يمكن بذل جهد حقيقي من أجل إيجاد حل للمشكلة .

ليس المهم واعدد الخطابات ، ولا الصراحة ، ولا عدد القرارات التي تتخذ من جانب هذه المنظمة ، ان أن كل هذه الامور ليست هي التي تقربنا من حل هذه المشكلة البالغة الخطورة . ولكن الذي يقربنا من حلها هي الارادة الطيبة للجميع ، وضرورة مواجهة الأطراف المعنية للحقائق ، واتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل حل المشكلة وتسويتها . ولا يهمنا عدد السنين التي ينبغي أن تمر ، ولكن الذي يهمنا هو ضرورة حل المشكلة .

ان هذه المنظمة التي اصدرت قرارا من ١٩٤٨ بإنشاء وطنين منفصلين لشعوب فلسطين ، قررت أخيرا أن تواجه الموقف بطريقة واقعية ، وبدأت تصحح أخطاءها . وفي هذا الصدد أود أن

أشير الى القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر عن الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، هذا القرار الذي يبين بوضوح تام أن المجتمع الدولي قد اعترف بالأسباب العميقة لأزمة الشرق الأوسط ، وهي انكار حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف . واننا ليسعدنا أن المجتمع الدولي قد عكف على المشكلة الفلسطينية أخيرا ، وأنه يتقدم على طريق الحل . واننا مقتنعون الآن بأن غالبية أعضاء هذه الجمعية ، لم يعودوا ينظرون الى الفلسطينيين كمجرد لاجئين في حاجة الى معونات غذائية ، وملابس ، وتعليم ، ولكنهم يرون فيهم شعبا شجاعا ، يتطلع الى التمتع بحقوقه ، وحرياته الأساسية ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان موقف كينيا من مشكلة الشرق الأوسط قد عرض أكثر من مرة ، سواء هنا ، أو في محافل دولية أخرى . واننا قد سعدنا بكل مبادرات سلم اتخذت في إطار النزاع ، ولقد أكدنا دائما على ان التعنت ينبغي أن يزول من أجل التوصل الى اتفاق لايجاد حل عادل ودائم ، يأخذ في الاعتبار تطلعات لكافة الأطراف المعنية بالمشكلة . لقد طالبنا بضرورة احترام قرارات مجلس الأمن ، والجمعية العامة . ونحن نعاود تأكيدنا مرة أخرى على ذلك . وان وزير خارجية كينيا في خطابه أمام الجمعية العامة هذا العام قد عبر عن القلق الذي يشعر به تجاه مشكلة الشرق الأوسط ، التي وصفها بأنها " أخطر منطقة على المسرح العالمي " (الجلسة ٢٣٦٢ ص ٨) . وبالنسبة لهذا الموضوع أيضا ، فقد قال :

" ونحن نعتقد أن المبادئ الثلاثة التالية ضرورية ولازمة لايجاد سلم دائم : اولا ، حق جميع الدول في أن تعيش داخل حدود آمنة . وثانيا ، حق الفلسطينيين في وطن قومي . وثالثا ، ان احتلال الأراضي بقوة السلاح أمر غير مقبول ، ولذلك فانه يجب على اسرائيل أن تتسحب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها . وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة " .
(المرجع السابق)

واننا نعلم جميعا أن اسرائيل موجودة ، ولكن على اسرائيل ألا تقلل من أهمية الدين الذي تدين به للمنظمة ، وعليها أن تحترم حقوق الشعب الفلسطيني ، وان تتسحب من كافة الأراضي العربية المغتصبة . وكما أعلن وفد بلادى هنا ، فان أية خطة سلم لا ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني فحسب ، ولكن لابد أيضا أن توافق اسرائيل على تسوية المشكلة مع الأطراف المعنية مباشرة .

ليس من حق اسرائيل أن تقرر من هم ممثلو الاطراف المعنية . ان المنظمة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية على أساس أنها الممثل الشرعي لشعب فلسطين .

ان الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير المصير ، وفقا لما قرره منظمنا في ١٩٤٨ . وطالما أن هذه الحقوق لم تتحقق ، فان المشكلة سوف تظل تهدد السلم والأمن الدوليين .

ان ما يحتاجه الأمر ، هو فتح العقول . وانه ليتعين على اسرائيل أن تفكر بجديّة في الحل التي سيقّت من قبل كثير من الوفود في الجمعية العامة ، وان العناد في رؤية هذه القضية الحقيقية والحيوية ، يشكل أخطارا ينبغي أن نعمل على تجنبها .

اننا نرى ، رغم توقيع اتفاق فك اشتباك جزئي في سيناء ، فانه دون مشاركة الفلسطينيين في حل المشكلة ، فان السلم الدائم سوف يفلت منا ، ولن يتحقق . اننا مقتنعون بضرورة تأييد أى اقتراح يؤيد حقوق الفلسطينيين ومشاركتهم الكاملة في حل قضية فلسطين .

اسمحوا لي أن أختتم هذه الكلمة الموجزة ، وأنا اؤكد على مدى انزعاج وفد بلادى لسباق التسليح السريع ، الذى يتمثل في تزويد بلدان الشرق الأوسط بأسلحة معقدة للغاية . واننا نتوجه بندا إلى القوى الكبرى ، التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشكلة عن طريق المحادثات في جنيف لكي تمتنع عن الاسهام في تردي الموقف بسبب هذه الامدادات . ذلك ، أن هذه الاسلحة لن تعمل الا على الاقتناع بالقوة العسكرية .

السيد كينين (اوفندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان موقفا وفندا بالنسبة لقضية فلسطين ، تم ايضا به بطريقة قديرة جليلة من جانب رئيس بلادى صاحب الفخامة الحاج فيلد مارشال عيى أمين دادا حينما خاطب الجمعية العامة في أول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ .

ان الجمعية العامة ، عن طريق دعوة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الى القاء خطاب أمام هذه الجمعية الموقرة ، خلال دورتها التاسعة والعشرين ، قد صححت مفارقة حدوث اطار المداولات حول قضية فلسطين . فلقد بحثت الأمم المتحدة على مدى سبعة وعشرين عاما ، المشكلة الفلسطينية دون أن تستمع الى الشعب المعني مباشرة ، ألا وهم الفلسطينيون لقد كنا نبحت مشكلة لم نكن نعلم حقيقة أبعادها ، وروايتها الصحيحة . وكان عن طريق منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في الأمم المتحدة ، فقد اتخذت الجمعية العامة خطوة بالغة الاهمية في الاتجاه السليم ، وشكلت نقطة تحول في مداولاتنا حول قضية فلسطين .

لقد اتيح للمندوبين فرصة الاستماع الى وجهة نظر الفلسطينيين ، وتحليلها ، وأقول
أنها كانت نقطة تحول ، لأن قضية الفلسطينيين ، أساسا ، هي قضية استعمارية . فالفلسطينيون
مشردون ، لا ديار ، ولا مسكن ، ولا غذاء لهم ، وقد انزل قدرهم الى شعب ندى فاقه ، وتركوا
لمصيرهم وكأنه أمر مسلم به ، ويحتبرون الآن لاجئين متسولين ، وعيدا في أرضهم . يجب أن نصح
المأساة التي ألمت بهم ، اذا كنا نريد ايجاد تسوية حقيقية لأزمة الشرق الأوسط . ان مشكلة الشرق
الأوسط ، في الواقع ، هي نتيجة لما حدث للفلسطينيين منذ أكثر من سبع وعشرين سنة مضت على
أيدي الصهاينة . وحينما يعاني الملايين من الفلسطينيين ، على حساب الكيان الفلسطيني ، فانه
ينبغي على الأمم المتحدة أن تجد حلا كذلك . كما ينبغي عليها ألا ترشح لتشويه الحقائق التي
يروجها الكيان الصهيوني .

ان الجمعية العامة تذكر أن الرئيس ياسر عرفات ، حين خاطبها في العام الماضي ،
أوضح تماما أنه جاء بعرض للسلم في صورة خصن زيتون في يد ، وبنديقة في اليد الأخرى .
وطبيعة الحال لا يسعنا الا أن نفهم هذا العرض . وقد طرح حلا وسطا لقضية فلسطين ، وأوضح
بجلاء أن الفلسطينيين مستعدون ، وراغبون في العيش في فلسطين جديدة مع اليهود . أية
شروط أفضل يمكن أن نتوقعها من ممثل الفلسطينيين ، الذين عانوا على يد السياسة الصهيونية
القائمة على التوسع لعدة عقود ؟ ألا نعتبر هذه الشروط بالخفة الكرم ؟ من يكون أكثر حبا
في السلم من ياسر عرفات ؟ . لكن ما سمعناه من الصهاينة ، كان تشويها كاملا لعرض عرفات .
لقد طالب عرفات بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، ولكن الصهيونيين رفضوا الطلب ، باعتباره طلبا
من متطرفين متفطرسين .

لقد رفض الصهاينة عرض السلم ، ورفضوا فكرة اقامة دولة فلسطين . وعلاوة على ذلك ،
ولسوء الحظ ، فان بعض ما يسمى بالديموقراطيات الليبرالية أيدت موقف الصهاينة . متي ندرك أن
الوقت قد حان لنا الآن ، لكي نوضح أن المتطرفين المتفطرسين هم الصهاينة الذين يرفضون
عرض السلم ، ويصرّون على رفض اعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير ؟ انه من الواضح تماما الآن ،
ان الصهاينة هم الذين شجعوا النزاع بدلا من المصالحة ، والتعاون ، والسلم .

لقد استمعنا الى حجج تقول أن لاسرائيل الحق في البقاء داخل حدود آمنة معترف بها . هذه حجج سيئة لأنها لم تخبرنا ، بالضبط ، كيف حصلت اسرائيل على الأراضي التي تحتلها اليوم . كل ما نعرفه أن اولئك الذين يدعون الى حدود آمنة ، هم نفس الذين أساءوا استغلال ما اعطى لهم ، واقتطعوا أراضي الفلسطينيين وأعطوها للصهاينة على حساب الفلسطينيين الملاك الحقيقيين للأرض .

لكل هذه الاعتبارات العادلة ، فان اوفندا تتخذ موقفا صلبا مؤيدا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . انني في ضوء عرض ياسر عرفات لايجاد حل سلمي ، أدعوا الى القضاء على اسرائيل ، واستبدال دولة فلسطين الديمقراطية بها ، حيث يعيش المسلمون ، والمسيحيون ، واليهود في سلم وأخوة دون تمييز .

وأود أن أؤكد على أن أوغندا لا تدعو للقضاء على اليهود كشعب ، لأنه ليس كل اليهود صهاينة ، ولكن الصهيونية هي سرطان يجب أن يستأصل ، قبل أن ينتشر ، ويتجاوز حدود الإصلاح . وفي هذه الظروف ، ندعو الى اقامة دولة فلسطين ، حيث يعيش اليهود ، والعرب ، المسلمون والمسيحيون ، في ود وسلام . ونؤمن أن اقامة دولة فلسطين الجديدة ، سوف تقضي على هذا الزعم المضحك ، من أنه يجب أن يسمح للصهاينة ، بالعيش حيث هم ، وذلك بسبب ارتباطات تاريخية ودينية .

لقد كشفت التطورات الأخيرة ، العلاقات الوثيقة القائمة بين الصهاينة في الشمال ، وبين النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان الصهاينة في الشمال ، يواصلون نهب الأراضي الفلسطينية ، ويستولون عليها ، في حين أن نظام فورستر العنصرى ، يستولي على الأراضي من الأفارقة السود ، وهم السكان الأصليون في المنطقة المشار اليها . ويواصل الصهاينة انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، كما يرفض العنصريون اعطاء غالبية السود في جنوب افريقيا ، الحق في ادارة شؤونهم ، وفلك بوصفهم فيما يسمى بالبانوتستانات . ولدينا هنا ، رابطة سيئة ، يجب على هذه المنظمة أن تمنعها . ان الافارقة السود في جنوب افريقيا ، مثل الأخوة الفلسطينيين ، يجبرون على العيش في ظروف أنزلت من قدرهم الى مرتبة الحبيد واحتلت الأراضي التي لهم الحق المشروع فيها . وبالتأكيد يجب أن يكون هناك حد للصبر ، وحينما يصل الشعب الى مرحلة اللاعودة ، ويلجأ الى القوة لحل مشاكله ، فسيكون السبب في ذلك أن الصهاينة ، والعنصريين ، قد رفضوا بعناد ، الاستماع الى صوت العقل .

أود أن أؤكد من جديد تأييدنا القوى لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . لقد أيد وفد بلادى ، القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، والذي يؤكد ، من جديد ، من بين ما يؤكد ، الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال ، والسيادة . وما يزال ايماننا القوى ، أن ذلك القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، هو حجر الزاوية ويشكل الاطار الذى يمكن أن تحل من خلاله قضية فلسطين بصفة خاصة ، وأزمة الشرق الأوسط بصفة عامة . وان اوغندا لذلك ، سوف تكون على استعداد ، لتأييد أى قرار يهدف الى اعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : انها حقيقة لا شك فيها ، ان مشكلة الشعب الفلسطيني ، تكمن في قلب وجوهر أزمة الشرق الأوسط ، وهي سببها الأساسي . لذلك فان مناقشة الموضوع المطروح علينا ، وأى جهد لحل قضية اللاجئين ، لأكثر دلالة واهمية ، بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط ، يكونان أهم من أية اجراءات مهدئة ، تترك القضية الأساسية دون التعرض لها .

ان قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تركت بلا حل عبر السنوات دون أى جهد حقيقي ، نحو ايجاد حل معقول وعملي لصالح جميع الأطراف المعنية . ولذلك ، فان جيلا كاملا من العرب الفلسطينيين ، يجترون المرارة ، وتركت المشكلة لكي تتخذ أبعادها الحالية المتفجرة ، لذلك فان مناقشة الموضوع المطروح علينا ، ليست بالضرورة استعراضا تاريخيا للموقف بحثا عن حل عادل ، ولكنها تشكل درسا لسلوك الأمم في مواقف مشابهة .

وترجع قضية فلسطين الى قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة في ١٩٤٧ . ومهما كانت اعتبارات هذا القرار ، فقد كان هو الخطأ الأساسي ، ليس فقط لأنه كان متعارضا مع ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه أثار النواحي السلبية للتقسيم ، وخلق مواقف سلبية جاءت متعارضة مع القواعد الايجابية للعالم ، وقوانين الانسجام ، والتوازن في وحدة متكاملة ، وأثار الفرقة بين الدول والشعوب ، وأثار البغضاء بينهما مما يتعارض مع العوامل الأساسية وجوهر حياة الانسان على هذا الكوكب .

لقد عاش العرب واليهود في فلسطين عبر القرون في سلم ووثاق . وتحت الظروف السياسية المتغيرة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يمكن أن يستمر في هذه الحياة ، بروح من التفاهم ، والوحدة ، والتعاون ، في اطار ترتيبات ايجابية ، تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع المعنيين ، لولا أن مفهوم التقسيم منذ البداية ، والتأثيرات الخارجية الغربية عن الشعب نفسه ، دقت اسفينا بينهما ، وأخذت في النهاية صورة قرار التقسيم ، وعلى هذا ، صدق على هذا التقسيم بقراره .

وكما كان متوقعا ، فان قرار التقسيم في ١٩٤٧ لم يجلب السلم الى المنطقة ، كما كانت تهدف بذلك الأمم المتحدة ، ولكنه جلب الحروب الدائمة والمتكررة والتي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا . ومن الناحية النفسية فان ما كان يمكن أن يعتبر مرحلة عابرة للعداوة ، على أساس الخلافات ، أخذ

الطابع الدائم لتفتيت التراب . ان الخلافات الوطنية كان لها طابع وقتي ومرن ، لكن بهذه الطريقة اتخذت معاني جغرافية ثابتة وحددت الطرفين المتعاديين . لقد نشأوا في ظل كره عميق ، وبدأ القتال ، وزاد الخلاف على حدود في بلد مقطع الأوصال .

ان مشكلة الشرق الأوسط ، لهذا بدأت تدريجيا في أضواء المنطقة بأسرها ، وهي تعتبر مشكلة خطيرة جدا وأزمة متفجرة في وقتنا هذا بحيث انها ، في هذا العصر النووي ، تتضمن التهديد بحدوث كارثة عالمية .

ان جهود الأمم المتحدة ، لعلاج الموقف الذي نتج عن التقسيم ، عن طريق سلسلة من قرارات عديدة صادرة عن الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، لم تكن لها تأثيرا لانها بقيت حتى اليوم دون تنفيذ ، وجعلت مهمة الأمم المتحدة مشكلة فيما يتعلق بمعناها ، وهدفها ، كأداة للسلام والأمن الدوليين .

هذه ناحية ترتبط ارتباطا وثيقا بمعظم مشكلات اليوم ان لم يكن كلها ، واذنا بقيت دون حل من الممكن أن تزيد الأخطار التي تهدد المجتمع الدولي بأسره . ان قرارات مجلس الأمن بمفئة خاصة والتي كانت تهدف الى المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، والتي كان يجب أن تنفذ ولا يمكن ان تبقى عديمة الأثر دون أن تأتي بالتبعات المساوية على المجتمع الدولي . لذلك يجب أن نبحث عن الوسائل لعلاج هذا الضعف الأساسي في الامم المتحدة ، وخاصة بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والتي تشكل أساس بقاء الامم المتحدة وميثاقها . ولكي نسير بفاعلية في هذا الاتجاه وحتى تحل المشكلات التي تنف عالمنا اليوم ، نحن في حاجة الى تناول جديد وخاصة للقضية التي نبحثها الآن ، قضية فلسطين ، تناول متحرر من السياسات القومية التقليدية الضيقة ، ويجب أن تتسع آفاق التعاون الايجابي من أجل صالح الجميع . ولهذا الهدف ، وتجاوزا لفكر الانسان فان روح الانسان يجب أن تجد دورها ، لأنه عن طريق هذه الروح فقط يمكن تحقيق الصالحة والتفاهم والتعاون والانسجام . وان تزدهر في قلوب وأذهان الشعوب المعنية ، لأن الشعوب هي التي توجد الحل ، ومنها ذلك الشعب في تلك الأرض التاريخية .

تحدثت منذ دقيقة مضت عن قوانين العالم من أجل ازدياد الوعي بين سكان كوكبنا الصغير ، ومن أجل تكامل أوثق بين سكانه ، مما يقربنا الى فكرة واقعية للعالم - الذي نشكل منه جزءا فقط - ومن ارتباطنا بتياره الاخلاقي . هذا التيار الاخلاقي ، من خلال الممارسة الانسانية ، هو قانون العدالة الذي بدونه لا يمكن أن يعيش مجتمع انساني ، ولا يمكن أن تحل مشكلة دولية . قد يتعطل اقرار العدالة ، ولكنه لن يتعطل الى الابد مع ما يترتب على ذلك من تبعات خطيرة على المجتمع الدولي بأسره .

والآن نحن نتحدث من واقع الخبرة والتجربة ، فقد خبرنا شرور التقسيم والتجزئة والطرد ، والاستعمار وتغيير الطابع السكاني للأرض . ونحن نعاني اليوم من هذه الشرور لذلك فنحن نعلم معناها وأثرها ، ولكننا نعلم أيضا ونشعر جيدا بأنها تتجاوز الراضي المعنية مباشرة ، انها تتجاوز الشعوب التي أصبحت ضحية فهي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره ، ولا تستطيع أمة أن تعتبر نفسها ناحية من الأخطار المترتبة على ذلك . لأن حظنا في هذا العالم القائم على التكامل واحد غير مقسم ، ومهما كانت المظالم في جزء فانها مظالم للجميع .

ان تجربة الشرق الأوسط بما تنطوى عليه من طرد الفلسطينيين بالقوة من أراضيهم وديارهم ، وانكار حقهم المشروع في العودة الى ديارهم ، والى أراضيهم نتيجة للتقسيم وما ترتب على ذلك من تدهور خطير في الموقف ، الذي يلف الآن العالم بأسره ، يعطينا درساً أساسياً ، بأنه لن يكون من الحكمة للمجتمع الدولي أن يتجاهل وينسى أن التقسيم وتجزئة البلدان ، تشابه في أخطارها أخطار تفيت الذرة . فان الذرة تولد طاقة يمكن أن تصبح طاقة سلبية في مجموع أثرها . وفي الشرق الأوسط ، اذا سمحنا بتجمع هذه الاخطار ، يمكن أن ينتج عنها كارثة عالمية وخاصة في الوقت الحاضر الذي يسوده انتشار المفاعلات النووية والاسلحة النووية في أيدي الشعوب التي تعاني من الاحباط ، والتي تتطلع الى العدالة ولا تستطيع أن تحصل عليها بالوسائل السلمية .

هذا هو الموقف الذي يتطلب دراسة عاجلة جادة بواسطة المجتمع الدولي في اطار الامم المتحدة ، وذلك لايجاد حلول سلمية مبنية على العدالة وعلى ميثاق الامم المتحدة . ومن ثم فاننا نؤيد مؤتمر جنيف على أن يشترك فيه ممثلو الشعب الفلسطيني مشاركة كاملة . ونعتبر أنه من الضروري أيضاً أن يكون هناك نوع من البحث لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، حتى يكون هنالك طريق لضمان اقرار العدالة لشعب فلسطين الذي حرم من حقوقه . وبهذه الطريقة ، يجب أن يوجد حل مرض لجميع الاطراف المعنية .

ولا نقول ان حقوق الشعوب الاخرى المجاورة ينبغي أن يتفاضل عنها . نقول ان حلاً ايجابياً يمكن العثور عليه ، اذا توفرت الارادة في التاون ، والارادة في البحث عن مثل هذا الحل ، الارادة التي تأتي الى الانسان نابعة من روعه ، وليس من ميله الى تحقيق مصالحه الذاتية . هذا ما أقوله لهذا المحفل العالمي . يجب أن نتناول المشكلات الدولية بطريقة جديدة ، والا لن تكون هنالك حلول .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : أدعو الآن ممثل منظمة تحرير فلسطين .

السيد عقل (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانجليزية) : اننا قد اقترينا

الآن من نهاية مناقشة قضية فلسطين بعد خمسة أيام استمعنا فيها الى المتحدثين واحداً تلو الآخر ، يؤكدون تأييدهم لقضايانا . الاشتراكيون ، ومجموعة عدم الانحياز ، والبلدان الاسلامية

أولئك الذين يشكلون غالبية الجمعية العامة ، والذين أكدوا من جديد انهم يؤمنون بعدالة قضيتنا ويحدوهم الأمل في إعادة حقوقنا الثابتة وقرارها .
وسوف نعود الى شعبنا الفلسطيني ، في مخيماته وفي الأراضي المحتلة لكي نشاركه
سعادتنا التي لمسناها خلال هذا الاسبوع .
ولو اننا لم نستمع الى الملاحظات النشاز من ممثل كوستاريكا ، ومن ممثل الولايات المتحدة ،
في تأييدهما الآلي والمدمر لاسرائيل ، لكان كل شيء على خير ما ينبغي .

ان وفدنا ، كما سبق أن قلنا ذلك في خطابنا الافتتاحي في هذه الجمعية العامة ، قد جاء لكي يخاطبكم ، وهو مليء بالأمل والثقة . ان الأمم المتحدة ، اليوم ، أصبحت شمولية بالنسبة لأعضائها ، وفي المستقبل القريب يمكن للأمم المتحدة أن تكتمل شموليتها ، حينما تتنصر لقضايا الشعوب المقهورة في افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية .

ان الجمعية العامة قد لعبت دورا حاسما في نضال الشعوب المستعمرة ، التي أيدتموها ماديا ومعنويا . والآن ، فان نضال الشعب الفلسطيني يحظى باهتمامكم ، لأنه من الواضح ، أن مواقفنا مختلفة تماما ، عن مواقف الصهيونية . واننا على اقتناع تام ، بأن هذه الهيئة الدولية لها الحق ، ومن واجبها أن تتدخل ، وأن تتخذ تدابير فعالة ، من أجل تأمين السلم والعدل في منطقتنا ، واننا لا نشارك وجهة النظر القائلة بأن قرارات الجمعية العامة ليست لها قيمة كبرى ، وعلى العكس من ذلك ، فاننا نعتقد أن هذه القرارات تعكس الالتزامات الواضحة للدول الأعضاء ، التي تؤيد بطريقة محددة ، ولموسسة نضالنا العسكري ، والسياسي ، ولقد سعدنا ، بأن هذه الجمعية أكثر حرية اليوم في الحديث عن القضايا ، وحل الخلافات ، مما كانت عليه في الماضي . وأنتم تذكرون ، دون شك ، أنه منذ بضع سنوات ، لم يكن للأمم المتحدة تأثير على الخلافات الدولية ، أو على الولايات المتحدة ، وان الولايات المتحدة تؤيد اسرائيل باستمرار ، وبقوة كبيرة ، وان قرارها بالانسحاب من منظمة العمل الدولية انما هو دليل على ذلك .

ولكننا على يقين من أن الجمعية العامة سوف تعمل بشجاعة ، وبصورة مستقلة ، وبفاعلية من أجل الوصول الى حلول دائمة ، وعادلة لسائر المشكلات التي يواجهها العالم . وفي هذه الأثناء ، فان شعبنا الفلسطيني قد وصل الى مرحلة هامة ، في النضال الذي يخوضه من أجل السيادة والاستقلال . واننا على ثقة من أن كافة الجهود ، التي تبذل من أجل تعويق وصولنا الى أهدافنا ، سوف تبوء بالفشل . وان هذه هي الفرصة المناسبة لا يوضح بعض مواقفنا .

ان الولايات المتحدة لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومع ذلك فانها تصر على أن نعترف باسرائيل ، قبل ان نعترف اسرائيل بنا ، ولكن اذا كنا غير موجودين ، وفقا للمعايير الأمريكية ، فكيف نستطيع البدء بمناقشة هذه الشروط ؟ ومن الواضح ، أنه وفقا للمعايير الأمريكية ، ينبغي على الضحية أن تعترف بقاتلها ، وليس العكس . وفي خلال خمسة وعشرين عاما ، فان سياسة

الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت أن تعترف بثمانمائة مليون نسمة ، كانوا يعيشون في جمهورية الصين الشعبية ، الى أن انهارت هذه السياسة تماما .

اننا أكثر تعدادا من سكان اسرائيل اليهود ، ومع ذلك ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بنا كمجتمع سياسي له حقه في تقرير المصير الوطني . ومالم يعترف بحقنا في تقرير المصير ، من قبل الولايات المتحدة ، فان اعترافنا باسرائيل لن يكون ممكنا .

واننا فخورون بشرعية وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة ، وذلك برغم التشتت الاقليمي والظروف الصعبة التي يعيش فيها شعبنا . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، كما تعرف ذلك غالبية الدول الأعضاء ، تمثل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك : العمال ، والفلاحين ، والكتاب ، والطلاب ، والنساء ، وغيرهم من طوائف المجتمع . وانكم تجدون ، في وفدنا ، مندوبين يأتون من الأرض المحتلة في فلسطين ، وأن مؤتمرنا الوطني يشمل فلسطينيين ، اعترف بهم من قبل مجموعات برلمانية اقليمية ودولية ، حيث يسهم مندوبونا في اجراءاتها .

وانا كانت الولايات المتحدة ، ليست على يقين من الطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وطابعها المشروع ، لما قامت بتأييد اسرائيل على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . واننا نفتتم هذه الفرصة ، لكي نعبر مرة أخرى ، عن اقتناعنا بأننا سوف نستمر في انتهاج سياساتنا العادلة ، والبرامج التي وافق عليها المجلس الوطني الفلسطيني ، أيا كانت الوعود ، والاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ، في الدور الذي تقوم به في الشرق الأوسط .

وفي خلال المداولات تساءلت بعض الوفود عن الأسباب ، التي جعلت الفلسطينيين يرفضون قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساس للحل . ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يشير الينا كلاجئين دون حقوق سياسية وطنية . وليست هناك سوى اشارة غير مباشرة تظهر في جملة واحدة هي " من أجل ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين " . ان قبولنا له لن يؤدي فقط الى اقلال مشكلتنا والنظر اليها على أنها مسألة احسان دولي ومساعدة فنية ، ولكنها تعني القضاء علينا كمجتمع سياسي يناضل من أجل تحقيق التحرير والاستقلال . وبالنسبة لمعظم العالم ، فان ذلك القرار يعد متخلفا عن روح العصر ، لأنه يقتصر بصفة أساسية على مهمة ازالة آثار العدوان الاسرائيلي الموجه ضد الدول العربية في ١٩٦٧ ، بينما قام قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بتجاوز ذلك تماما ، الى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير في وطنهم .

لقد استمعتم جميعا الى السيد مندوب اسرائيل ، وصديقه من كوستاريكا اللذين تسترا وراء غموض القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وقد ما لنا بكرم أرضا من دولة أخرى عضو في المنظمة هي الأردن . وهذا هو المدى الذي امكن بمقتضاه تسوية القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

لقد قال لكم الصهاينة اننا نعمل على تخريب الأمن في دولة أخرى في المنطقة هي لبنان . ولقد حاول كل من مندوب لبنان ووفدنا أن يشرحا لكم الوضع الحقيقي في المشكلة اللبنانية المفجعة . ونحن نكرر من جديد ان هدفنا الوحيد هو تحرير التراب الوطني الفلسطيني . ونحن لا نحاول أخذ تراث شعب آخر كما فعل الصهاينة ولا أن نعرض للخطر أمن دولة أخرى كما فعلوا طوال السبع وعشرين سنة الماضية مع كل الدول العربية في المنطقة .

ومهما كانت صعوبة ظروفنا ، وقسوة حياتنا اليومية فاننا مستمرين في الاعلان بصورة قاطعة اننا سنصر على كفاحننا من أجل التحرير غير المشروط لكل فلسطين من الصهيونية ، واثقين تماما ، ان معنا تأييد كل دول منطقتنا ، وتشجيع كل الدول والشعوب المحبة للحرية .

ويطبيعة الحال فان الطريق الوحيد أماننا هو طريق التحرير ، وهذا ما قلتموه في قراركم في العام الماضي وهو ما ننتظر أن تقوله ثانية هذا العام . ومن جانبنا فاننا سوف نفي بالالتزاماتنا ، ونلتزم بقراراتكم .

ان رؤيتنا للمستقبل رؤية مشرقة ، واننا نتصور اقامة مجتمع مؤسس على المساواة بغض النظر عن عقيدة المواطن أو موطنه الأصلي ، أو العرقي . واننا نتصور مجتمعا ديمقراطيا حقا ، لا يكون طائفيا ، كما هو الحال في اسرائيل ، التي تقيم المجتمع على أساس مختلف الفئات أو المجموعات . اننا نتصور مجتمعا يقوم على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد بحيث ، لا يوجد صوت متفوق سواء أكان صوتا أوروبا أم أي نوع آخر من الأصوات سوى أن يكون صوت كائن بشري .

اننا نتطلع الى مجتمع يتسم بتوزيع العدالة على جميع الأفراد ، دون اقامة اعتبار لدينهم ولونهم ، وهذا هو ما نعرضه وهذا ما سنستمر في عرضه بغض النظر عن المحاولات السياسية والعقلانية التي تبذل لتشويهه أو الشكوك التي تلقىها الصهيونية في سبيله ، وان مجتمعنا من هذا النوع سوف يقيم علاقات مع المجتمعات الأخرى ، تقوم على مبادئ ماثلة ، واننا نوافق على تكافؤ الفرص ، وعلى اندماج كافة فئات المجتمع ، وسوف تساعد كافة الفئات المقهورة ، التي سارت على طريق التحرر الوطني سواء في العالم العربي أو في أى مكان ، من أجل الحصول على حريتهم وكرامتهم . ان اسرائيل لا تستطيع أن تقدم برنامجا على هذا النحو ، لأنها تقوم على مبادئ عدم التكافؤ وان مسلكها وتصرفها يتمشى ومعتقداتها وايدولوجيتها الصهيونية ، لأن اسرائيل اليوم تقوم على التوسع ، وهي "بؤرة للتوسع" ومن المعروف جيدا ، أنها تلجأ الى ذلك بأساليب شتى ، وعن طريق القوات المسلحة ، وقد اختار الصهاينة عن عمد هذه المستوطنات البشرية التي ينشئونها ، وهذه المستعمرات لأنها تبدو وأكثر تشبها مع طبيعتها وفي رأينا أن هذا يتنافى مع النقاء العرقي ، وأن هذه الأساليب تعود الى العصور الوسطى ، ولا تتماشى مع القرن الذى نعيش فيه . اننا ننادى بمجتمع متعدد الجنسيات والديانات بينما هم ينادون بأسلوب قبلي من الحياة والوجود ، لا يؤيد الوحدة الوطنية ، ولكنه يتسم بالتفرقة والتشتت .

ولكنكم تعرفون جميعا ما هو الفرق بين المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق . ان المجتمع المغلق يخلق العنف الذى يتعرض له الفلسطينيون والبلاد العربية ، وان هذا العنف هو نتيجة للجهود الرامية الى الابقاء على شكل مضاد للتاريخ في هذه المستوطنات البشرية ، ان الصهاينة يعتقدون أن المستوطنات المغلقة هي أفضل أشكال المستوطنات البشرية ، ليس بالنسبة لهم فحسب ولكن أيضا بالنسبة للآخرين . وهم يرغبون المواطنين العرب في اسرائيل الى أن يعيشوا في هذه المجتمعات المغلقة . وقد أوردت اليوم النيويورك تايمز أمرا يحدث عادة في اسرائيل ان آلاف الأفدنة من الأراضي العربية الخصبة في الجليل قد صودرت رغم المعارضة الشديدة من العرب المواطنين في اسرائيل . ان هدف اسرائيل من ذلك هو اقامة مجتمع اسرائيلي مغلق آخر بمستعمرين صحتونين وخفض الأغلبية العربية في الجليل ، وبالتالي نسخ الطابع الفلسطيني لهذه المنطقة ، ان الصراع بيننا وبين الصهيونيين أمر طبيعي جدا ، ان المجتمعات الاسرائيلية المغلقة

هددتها السيطرة على المنطقة وان السيد ابا ايان وزير خارجية اسرائيل السابق قد قال بوضوح عندما كان يخطب منذ سنوات قليلة مضت :

” ان ما نتطلع اليه ليست هي العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان ولكننا نرغب في قيام علاقة مثل تلك التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة اللاتينية الأمريكية ، نريد تبادل اقتصاديا . ولكن مع ايجاد هوة من الاختلافات التاريخية والثقافية والعرقية واللغوية ، ان التكامل أمر يجب أن يتجنب نظرا للخطر لكي لا تؤدي سيطرة المهاجرين من الأصل الشرقي الى اجبار اسرائيل على التساوى في مستواها الثقافي مع العالم المجاور ، ان هدفنا يجب أن يكون حقنهم بالروح الغربية ، بدلا من السماح لهم بأن يجذبونا الى الطابع الشرقي ” .

لقد أوضحنا أن مسلك اسرائيل ينبع من أيدولوجيتها وتطبيقها . ان المجتمع المعروف باسرائيل يقوم على مبادئ ترجع الى العصور الوسطى ، والى الطابع القبلي ، وفي كفا حنا من أجل اقامة دولة ديمقراطية علمانية التي ننادى بها في هذه المنطقة تعتمد على مبادئ وجذور سياسي واجتماعي مقبول من شعوب العالم ويتمشى مع الحركة التقدمية للتاريخ . وفي هذا الاتجاه فاننا سوف نناضل من أجل تحرير شعبنا من القهر الاستعماري الصهيوني ، ومن أجل تحرير اليهود أنفسهم من كافة الشرور التي يعانون منها ، والتي تسير في اتجاه مضاد للتاريخ ، واننا نحظى في نضالنا بتأييد كافة شعوب العالم ، وان نضالنا وحده هو الذي سيمكننا من الوصول الى مجتمع عادل وسلمي يقام في أرض فلسطين كلها .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أتقدم اليكم نيابة عن ٤٦

مندوبا اشتركوا في تقديم مشروع القرار (A/L.770) ، اسمحو لي أن أبلغ هذه الجمعية ، ان البلدان التالية قد انضمت الى مشروع هذا القرار وهي مالديفا ، ولاوس ، ومنغوليا ، وموريشيوس ، وعليه فان مشروع هذا القرار قد تبناه . ه وفدا ، ومن البديهي أن مقدمي مشروع القرار مستعدون لقبول انضمام اى عضو يود الانضمام اليهم .

اذا كانت هناك نقطة لا يوجد حولها أى خلاف داخل جمعيتنا هذه ، فهي تلك النقطة

التي نتحكم في أى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، وهي تسوية قضية فلسطين ، وسواء كنا نؤيد هذا

أو ذلك ، فان هذا الوضوح لا يمكن أن يشكك فيه أحد . ان مشروع القرار الذي تشرفت بتقديمه اليكم لا يأتي بأى عنصر جديد من شأنه أن يعمل على تردى الموقف المتفجر للغاية بالفعل في هذه المنطقة من الشرق الاوسط . ولكنه يقتصر فحسب على التقدم بالتوصيات اللازمة من أجل تطبيق مختلف القرارات التي اتخذتها منظماتنا .

ان مشروع هذا القرار ، يحتوى على ثلاثة أجزاء : أولها ، بطبيعة الحال ، دياجة نذكر فيها بالاسباب التي من أجلها ، اتخذنا مبادرة التقدم الى جمعيتنا بمشروع هذا القرار ، لكي تختتم المداولات التي جرت حول هذه القضية . ونذكر في هذه الدياجة بالقرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ونعبر بصفة خاصة عن قلقنا العميق ، ازاء عدم التوصل الى أى حل عادل بالنسبة للمشكلة الفلسطينية ، ونذكر أيضا بأن المشكلة الفلسطينية ، مازالت تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين ، وهذا ما لا يمكن ان ينكره أحد .

والجزء الثاني من مشروع هذا القرار ، يؤكد قرار ٢٢ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وهو أول قرار من هذا النوع ، تتخذه منظماتنا ، منذ أن اتفق على القول بأن القضية الفلسطينية ، سوف تعالج كبند منفصل عن أزمة الشرق الاوسط ، وان هذه الفقرة التنفيذية هي الفقرتان (١) ، ٢ من الفقرة العاملة من مشروع القرار .

يتعين عليّ أن أضيف الى ذلك ، أن القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، الذي يبدو ، أن انتقادات شديدة قد وجهت اليه من جانب بعض الوفود ، لا يشكل في حد ذاته تجديدا ، ذلك أن منظماتنا قد اقرت قرارا في ١١ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ ، على اثر تقرير برنادوت وسيط الامم المتحدة في فلسطين ، قررت فيه ما يلي :

” ان اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام ———
 جيرانهم يجب ان يسمح به في أسرع وقت ممكن ، وأنه ينبغي أن تدفع تعويضات لهؤلاء الذين لا يريدون العودة الى ديارهم ” [قرار الجمعية العامة ١٩٤ (٣)]

وعلى هذا ، اعترفت جمعيتنا بالفعل ، منذ وقت طويل ، بحق الشعب الفلسطيني . وان المشكلة هي أن قرارات منظماتنا لم تطبق اطلاقا ، وان وضع جهاز من اجل متابعة تطبيق هذه القرارات لم يتم ،

وهذا هو الجزء الثالث ، الذي يتصدى له مشروع القرار المقدم اليكم اليوم ، والذي يمكن أن يسمى بالتجديد الاساسي في مبادرتنا هذه . ولكني أقول ، بالنسبة لجمعيتنا ، ان الامر ، ليس أمر تجديد ، فالواقع أن جمعيتنا قد أنشأت بالفعل لجنة معنية بتطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص بتصفية الاستعمار . ان جمعيتنا قد أنشأت من قبل ، لجنة معنية ببحث مشكلة الفصل

العنصرى في الجنوب الافريقي ، وأن جمعيتنا قد أنشأت مجلسا للام المتحدة لنايبيا ، وهيئات أخرى مختلفة معنية بمتابعة هذه القرارات . وعليه اذن ، فاننا لم نأت بجديد في هذه الفقرة الثالثة من مشروع قرارنا ، ولكننا نطلب الى الجمعية العامة ، ان تفعل بالنسبة للشعب الفلسطيني، ما فعلته بالنسبة للشعوب الاخرى ، التي تعيش في نفس الظروف ، وتتعرض لنفس المصير الظالم .

وتجدون في الفقرة الفرعية من هذا الجزء من مشروع قرارنا ، فقرة تتحدث عن منظمة تحرير فلسطين ، ولم نأت ، هنا أيضا ، بجديد ، فان هذه الجمعية ، قد اتخذت خلال دورتها في العام الماضي ، قرارا رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، يؤكد أن منظمة تحرير فلسطين ، هي الممثل الاصيل للشعب الفلسطيني ، ومن ثم ، فاننا لا نستطيع ان نتصرف على نحو مفاير . وعلينا أن نسأل هذه اللجنة ، في انجاز مهمتها ، ان تقيم اتصالات مع كافة الدول ، ومع كافة المنظمات الحكومية ، بما في ذلك ، منظمة تحرير فلسطين ، وان تتلقى وتبحث المقترحات الواردة من هذه المنظمات ، وتلك الدول .

ان مشروع قرارنا ، بعد ان وضع مبدأ هذا الجهاز الرقابي ، يحدد ايضا العلاقات بين هذه اللجنة ، وبين مختلف هيئات الامم المتحدة ، لاسيما الامانة العامة ، ومجلس الامن ، والجمعية العامة ، وهي أكبر هيئة في منظماتنا . وهذه العناصر ، تتعرض لها الفقرات ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ . وأخيرا ، وفي المادة (١١) ، نقترح ادراج بند عنوانه ، " قضية فلسطين " في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين . ومن البديهي ، ان نفعل ذلك ، وان نطلب الى الامين العام ، ان يقدم تقريره الى الدورة الحادية والثلاثين ، بعد اخطار مجلس الامن بذلك .

لقد اردنا في مشروع هذا القرار - كما يلاحظ أعضاء هذه الجمعية - ان تتجنب أى اعتبار جدلي ، ذلك ، اننا نريد ، ان يكون القرار الذى سوف يتخذ ، نقطة وصل لكل الارادات الطيبة ، التي تعطل من اجل السلام في الشرق الاوسط ، لاسيما في فلسطين . ولن تجدوا في مشروع هذا القرار ، أى عنصر يرمي الى القضاء على أى جهاز سلام اقامته الامم المتحدة ، وعلي عكس مع ما قاله بعض المتحدثين صباح اليوم ويريدون منا ان نصدق . ولهذا السبب ، فان مقدي مشروع هذا القرار يطلبون بالحاح الى الجمعية العامة ، ان تجعل من هذا النص القاسم المشترك ، لموقفنا من قضية

فلسطين ، وينبغي أن يقر مشروع هذا القرار بالاجلبية الساحقة ، ان لم يكن بالاجماع ، من قبل اعضاء منظماتنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والان ، أدعو الى الكلام ، الوفود التي طلبت ممارسة حق الرد .

السيد شرف (الأردن) (الكلمة بالانجليزية) : ان ممثل اسرائيل كرس معظم كلمته اليوم ، لتوجيه هجوم غاضب مرير وشخصي ضد الأردن وضد وفد الأردن ، وليس من قبيل الدهشة ، ان الحقيقة قد تكون مؤلمة للمذنب . ان كلمتي المعتدلة ، التي اتسمت بضبط النفس ، طيبة بالحقائق حول قضية فلسطين ، وحول قضية الشرق الأوسط ، وكما قلت ان الحقيقة تؤلم المذنب ، فقد انعكس ذلك في رد الفعل الاسرائيلي حول ثلاث نقاط أساسية وردت في كلمة وفد بلادى .

أولا ، ان اسرائيل لا يرضيها أن تتفق الأردن مع التاريخ في أن الشعب الفلسطيني طرد من ارضه بين ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، أين يعيش شعب طرد من دياره ؟ ان أى تشويه للحقائق لا يمكن أن يطفئ على هذه الحقيقة ، فلا توجد أمة تترك - بمحض اختيارها - أرض أجدادها ، والأهم من ذلك ان لم يكن الشعب الفلسطيني قد طرد من أرضه بالعنف في ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، فعلى اسرائيل أن تظهر استعدادها بالسماح له بالعودة الى دياره ، وأرضه ، وعندئذ يسوى ذلك الخلاف التاريخي .

ثانيا ، ان اسرائيل كذلك غير راضية عن حقيقة أخرى وردت في كلمة وفد الأردن ، من أن الأردن توافق على ما جاء في التاريخ ، فيما يتعلق بعدوان اسرائيل في ١٩٦٧ . مرة أخرى نحن مقتنعون أيضا ، وقلنا ذلك على أعلى المستويات مرارا وتكرارا ، ان ملك بلادى الذى أقحم اسمه اليوم في كلمة وفد اسرائيل ، يوافق على هذه الحقيقة ، وكررها مرارا وتكرارا ، من أن اسرائيل هاجمت ثلاث دول عربية في ١٩٦٧ ، وأن ذلك يكشف نمط سلوكها ، نمط سلوكها بدأ بطرد الفلسطينيين في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، وتكرر مرة أخرى في ١٩٥٦ ، ثم في ١٩٦٧ ، وما نزال نعاني من آثار ذلك . وهذه الحقيقة يمكن أن تفند ، اذا رأت اسرائيل أن تصفي نتائج العدوان بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها ، وبالاتفاق بحق الشعب الفلسطيني في وطن أجداده .

ثالثا ، ان الحقيقة تؤلم ممثل اسرائيل ، لأن الأردن لا توافق على الحل الاسرائيلي لقضية فلسطين ، ثم ماذا قدمه لنا وزير خارجية اسرائيل السيد آلون ، أو ماذا قدم اليوم من جانب ممثل اسرائيل ؟ لقد طلب من الأردن أن تشترك مع اسرائيل في استمرار المأساة الحالية التي ألمت بالشعب الفلسطيني نتيجة لاحتلاله الحالي ، وبعبارة بسيطة ، تقول اسرائيل ، " ان على الأردن

أن تمتص الفلسطينيين ، وعلى اسرائيل أن تمتص أراضي الضفة الغربية ، وأراضي غزة ، أى أن تمتص الأردن الشعب وتمتص اسرائيل أرض الشعب .

وسواء كانت غالبية الفلسطينيين مواطنين أردنيين ، فليست هذه هي القضية . ان أية أمة أو أى شعب ، أو أى فرد له الحق الثابت الذى لا ينازع في اختيار هويته وفقا لظروفه ، ووفقا لرادته ، ولكن الشعب لا يختار مكان مولده ، ومكان مولد الفلسطينيين معروف . لقد طرد الشعب الفلسطيني في ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ من أراضي أجداده في فلسطين ، من منطقة معلومة ومحسنة جغرافيا ، ولكن هناك أكثر من مليون عربي يعيشون تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين وفي الضفة الغربية لنهر الأردن . هذه حقائق ملموسة ، أما التلاعب بالألفاظ والكلمات فلا يستطيع أن يغطي هذه الحقائق . ان تغيير أسماء الأراضي في المنطقة لا يغير من الحقائق . ان الشعب الفلسطيني طرد من دياره وممتلكاته بغض النظر عن مكان اقامته الآن ، وبغض النظر عن الهوية التي يختارها أو سيختارها في المستقبل ، وأن الغالبية العظمى من هذا الشعب تعيش في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية من نهر الأردن ، وفي غزة .

وان قرارا اسرائيليا فقط ، بغض النظر عن كيفية التوصل اليه ، سوف يحل هذه المشكلة عن طريق انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني الذى طرد من دياره ، وذلك وفقا للقرارات المتكررة من جانب الأمم المتحدة بعودة الفلسطينيين الى ديارهم اذا رأوا ذلك .

ان هذه الحقائق البسيطة ، لا يمكن تغطيتها بالكلمات أو التلاعب بالألفاظ . تلك هي الحقائق المتوخاة التي نذكرها اليوم وفد الأردن ايمانا منه ، بحق الفلسطينيين كحق أساسي لا يحد من تسوية ، وكأساس لا يحد من حل مبني على السلم والعدل في الشرق الأوسط . واجراء تغيير حقيقي ، في اعادة تقييم اليم من جانب قادة اسرائيل ، لأن تحقق هذا التغيير ، سوف يؤدي بدوره الى السلم والعدالة ، فليست الواجهة ، واجهة القيام بدعايات خرافية . ان ما نحتاج اليه هو العمل الحاسم ، الذى يأخذ في الاعتبار الحقائق ، والوقائع ، حقيقة أن هنالك فلسطينيين ، وأن هنالك احتلالا ، ويجب أن تركز اسرائيل على هاتين الحقيقتين ، ولن يكون هناك طريق آخر بناه نحو السلم ، ونحو تسوية عادلة ودائمة في المنطقة .

السيد هيرتزوج (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : ممارسة لحقي في الرد ،
سوف لا أعتزم الدخول في جدل لفظي مع الوفود التي سبقتني في الحديث .
ومع ذلك أرى لزاما على أن أشير الى تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية لحلمها في اقامة
دولة ديمقراطية علمانية . وأسأل ، مرة ثانية ، " أين توجد مثل هذه الدولة في العالم العربي " ؟
ويردون " في لبنان " وأقول انظروا الى لبنان ، هل تعتقدون أن وضعها - في الواقع - يشجع
على ذلك ؟

وفيما يتعلق بالزميل الأردني ، فلا أعرف أي كتاب يريد مني أن أقتبس منه . اذا اقتبست
من أحد كتبي فهل يصدقني ؟ لقد شعرت باقتباسي من الكتاب الذي وضعه ملكه اعتقدت انه ستكون
لدى فرصة أفضل لكي يصدقني بدلا من أن أقتبس من كتبي أنا .
على أية حال فان نقطة واحدة تبرز من خلال هذه المناقشة ، وهي الافتقار الى عدم
التنسيق بين قادة الدول العربية المختلفة ، وبين ممثلي هذه الدول في هذه الجمعية العامة ،
فمن الذي نصدقه منهم ؟ لقد استمعت الى زميلي الأردني الآن الذي اشترك في تبني مشروعات
القرارات الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان ملكه الطك حسين حينما أجرى مقابلة مع مجلة
دير شتيرن الالمانية وسئل عن انطبائه بالنسبة لمطالبة منظمة التحرير الفلسطينية في أن تعمل
كممثل للشعب الفلسطيني ، أجاب بأن هذا " أمر يدعو الى السخرية ، كيف يمكن لاثنتي عشرة
منظمة غير متحدة - يرأس بعضها مجرمون مختلفون جذريا من الناحية العقائدية - أن تطالب
بذلك " .

واسمحوا لي أن أردد سؤال الطك حسين وأن أوجهه الى جميع الذين اشتركوا في تقديم
مشروع القرار .

أو أشير الى زميلي المصري . واسمحوا لي ان اذكركم ان الرئيس السادات ، في هذه القاعة بالذات ، منذ تسعة أيام فقط ، قد طلب من الأمين العام رسميا ، ومن الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية كرئيسين مناوئين لمؤتمر جنيف ، أن يبدأ فوراً مشاوراتهم مع جميع الاطراف المعنية ، حتى يمكن استئناف مؤتمر جنيف في المستقبل القريب ، وأن يجتمع ليواصل ، بلا انقطاع ، معالجة المشكلة كلها ، من كافة نواحيها . وأسألك ، سيدي الرئيس ، أليس من غير المعقول ، وقد استمعنا بانفسنا الى سياسة الرئيس المصري في هذه القاعة ، وبعد تسعة أيام ، ان يقدم لنا مشروع قرار اشترك في تقديمه ممثله في الامم المتحدة ، ولم يرد فيه ذكر الى مؤتمر جنيف ، كما لم يرد فيه ذكر لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ولم يرد فيه أيضا ذكر لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) وذلك داخل الاطار الذي وقعت فيه مصر اتفاقية مع اسرائيل ؟ انني اسألك ، سيدي الرئيس ، أليست هاتان الواقعتان تثيران الشك في اذهانكم ، فيما يتعلق باخلاص الوفود العربية ، وتمديدتها حينما تقدم مشروعات قرارات في هذا المحفل ؟ لقد قدما مشروعا قرارين اليوم ، وهذان المشروعان غير مقبولين تماما بالنسبة لنا . ان حكومة اسرائيل قد حددت موقفها بجلاء ، فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية . ان مايسي بهذه المنظمة ، وهي منظمة لعدد من المنظمات الارهابية ، وميثاقها هو تدمير دولة اسرائيل ، بعيدة كل البعد عن ان تمثل الفلسطينيين العرب ، وليس لها الحق في ان تشترك في اية مشاورات ، أو مفاوضات حول أمور تتعلق بالسلام .

ولا يسعني الا ان اكرر ، ان بلدي لن يجلس - تحت اي ظرف من الظروف - مع ممثل جهاز يفتقر الى المؤهلات ، وسجله اجرامي ، واهدافه التدميرية واضحة .

ان اقرار مشروع القرار A/L.768 ، المنقح ، سيكون ضربة مأساوية لجهاز اقرار السلام فسي منطقتنا . وان أعضاء هذه الجمعية ، الذين سوف يصوتون في مصلحته ، سيتحملون مسؤولية تبعاته الخطيرة .

وللأسباب نفسها ، ولغيرها ، فان مشروع القرار الآخر رقم A/L.770 ، يجب ان يرفض أيضا ، فهو لا يشير الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الصادرين من مجلس الأمن ، كما لا يشير الى مؤتمر جنيف ، وذلك كما لو ان الجمعية العامة تستطيع ان تتجاهل قرارات

مجلس الامن ، ووجود الاجهزة العالمية التي حققت خلال عام ، التوقيع على اتفاقية هامة بين مصر واسرائيل .

وعلاوة على ذلك ، وفي مواجهة هذا التطور الذي نرحب به بصفة عامة ، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد واصلت نشاطها الارهابي ، وتسمى الى وقف عضوية اسراييل في الامم المتحدة ، وبذلك كل ما تستطيع لتخريب المفاوضات بين اسراييل ومصر ، والاتفاقية بينهما ، التي أمكن التوصل اليها .

لا توجد أية اشارة الى حل وسط ، او اية ميول في هذا الاتجاه ، يمكن ان نلمسها في المواقف التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية ، سواء اذا ما تبعت البيانات الرسمية لمندوبيهم ، او في اجتماعاتهم مع الصحفيين ، التي ادلى مندوبهم فيها بأنه يعتبر تل أبيب منطقة محتلة . ويجب ان يكون بديها ، ان الموافقة على قرار يهدف بوضوح الى ان يكون املاء من منظمة التحرير الفلسطينية ، لا بد انه سيخرب قضية المفاوضات من اجل السلام .

ان هذين المشروعين اللذين قدما الى الجمعية ، اذا ماتم اقرارهما ، سوف يخلق مأزقا لا مخرج منه . وان حكومة اسراييل ، ممارسة لحقوقها ، سوف ترفض توصية الجمعية العامة . ولن نشترك في اية مفاوضات مع ما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولن نتعاون بأية طريقة ، أو بأى أسلوب في اطار القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، ٣٢٣٧ (د - ٢٩) . لذلك ، فان وفد بلادى ، يناشد اعضاء هذه الجمعية ، ان يعارضوا ، لصالح السلام ، ولصالح المفاوضات الجارية في الشرق الاوسط الآن ، مشروع القرارين المقدمين للتصويت عليهما .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انهينا بذلك المناقشة ، وبقي لدينا لاستكمال نظر البند ٢٧ من جدول الاعمال المعنون " قضية فلسطين " ، وكما اعلنا في نهاية الجلسة الصباحية ، ان نقوم بالتصويت حول مشروع القرارين ، صباح يوم الاثنين ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر الساعة ٣٠ / ١٠ .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٨ / ٠٠